الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

02 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان": 5 سنوات و500 ألف عقوبة المتحرِّش بطفل أو معاق

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.al-jazirah.com/2021/20210302/lp1.htm

علي بلال - الرياض:

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن عقوبة المتحرّش جنسياً بالأطفال وذوي الإعاقة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو غرامة مالية لا تزيد على 300 ألف ريال أو إحدى العقوبتين.

وقالت الهيئة، عبر «إنفوجرافيك» توعوي نشرته عبر حسابها في «تويتر»، أنه يتم فرض هذه العقوبات دون إخلال بأي عقوبة أخرى تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو أي عقوبة أشد ينصّ عليها أي نظام آخر، ويجوز تضمين الحكم الصادر النصّ على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب جسامة الجريمة وتأثيرها على المجتمع، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة القطعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

شدد على نهاية اجتهاد القاضي في اختيار الحكم الملائم للواقعة..

وزير العدل: صدور توجيه المقام الكريم بعدم إيقاف أو إلغاء أي صك مستند على مخطط تنظيمي معتمد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1872592

أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أن حديث صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - كان بمثابة إعلان عن تحول ونقلة تاريخية لتطوير البيئة التشريعية بالمملكة، لأن تلك التشريعات المتخصصة ليست قضائية فحسب بل تشريعات حقوقية تشمل التعاملات المدنية والأسرية كافة، وتحديد المسؤولية الجنائية إضافة إلى طرق الإثبات.

وقال: إن إعلان سموه تضمن تصحيحًا لبناء منهجية التشريعات من خلال الاعتماد على المرجعية الثابتة للمملكة بالاستناد إلى أحكام وقواعد ومقاصد الشريعة الإسلامية، والأخذ بأحدث النظريات القانونية ومعايير حقوق الإنسان، التي تضمن تحقيق العدالة.

وبين خلال استضافته في برنامج " في العلن" على القناة السعودية الأولى مع الكاتب خالد السليمان, أن التشريعات المتخصصة تُمثل القوانين الموضوعية واجبة التطبيق من القضاء, وهذا إكمال بالدرجة الأولى لأركان القضاء المؤسسي, كما أنها ستضبط منهجية العمل القضائي, الذي مهمته الأولى هي تطبيق القانون على الوقائع محل المنازعة, فالقضاء فيما سبق يقوم بدور إضافي لدوره المنوط به وهو الاجتهاد باختيار الحكم الملائم للواقعة, أما بعد إصدار هذه التشريعات أصبح القضاء متفرغاً لجانب تطبيق النص القانوني المستند إلى الشرع على الوقائع المتنازع عليها.

وأضاف أن صدور هذه التشريعات ستحقق زيادة اليقين القانوني لدى المتخصصين من المحامين وغيرهم, وأيضاً زيادة التنبؤ بالأحكام الذي سيكون له أثر كبير في تعزيز العدالة الوقائية؛ باعتبار أن العدالة الوقائية تتحقق حال توثيق الحقوق والواجبات والالتزامات بشكل واضح, وترتيب الجزاءات في حال الإخلال بهذه الالتزامات.

وأوضح، وزير العدل الفرق بين الاجتهاد القضائي والسلطة التقديرية للقاضي, فالأول يتعلق باختيار الحكم الملائم للواقعة, وهذا سينتهي تماماً وسيكون القاضي معنيًا بتطبيق النص القانوني على الواقعة, أما السلطة التقديرية فهي أداة من أدوات القانون تتعلق باختيار بعض التقديرات التي سنها القانون وأثبتها, كتقدير التعويضات أو اختيار الحد الأعلى والأدنى بين العقوبات, كالنص على الظروف المشددة والظروف المخففة وكلها في قانون العقوبات.

وأعطى معاليه ملامح عن مشروع نظام الأحوال الشخصية منها استدامة الرابطة الأسرية وكيان الأسرة متى التقت إرادة الزوج والزوجة, فإذا التقت إرادتهما باستدامة هذا النكاح, فمشروع نظام الأحوال الشخصية يسعى إلى تثبيت هذه العلاقة, ورعاية مصالحهم مع مصالح الأطفال، وإذا كان هناك خلاف حول الاستمرار في العلاقة الزوجية, فقد نظم تفاصيل هذا الانفكاك بما يراعي مصلحة الأطفال بالمقام الأول في قضايا النفقة والحضانة والزيارة, وبما يراعي حقوق الزوجين, كما تضمن مشروع النظام ترسيخ اعتبار إرادة المرأة من بداية عقد الزواج إلى نهايته, وكذلك تنظيم قضايا العضل, ورتب جزاءً مدنياً متعلقاً بالتعويض في حال الإخلال ببعض الحقوق والواجبات كتأخير إثبات الطلاق أو الرجعة من قبل الزوج.

وحول نظام العقوبات ذكر وزير العدل أن النظام سيرسخ مبدأ شرعية العقوبات, بمعنى أنه لن يكون هناك فعل مجرم إلا المنصوص عليه في هذا النظام أو الأنظمة ذات الصلة, وكذلك لن تكون هناك عقوبات توقع من القضاء إلا ما نُص عليها

النظام, كذلك أقر العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية, و راعى معايير حقوق الإنسان في جميع الاعتبارات, وركز على التشديد في الجرائم المتعلقة بالأسرة والطفل, وبين حدود الجريمة وأركانها وموانع المسؤولية والظروف المشددة والمخففة للعقوبة.
وأوضح معاليه آلية إنفاذ التشريعات المتخصصة وذلك من خلال استراتيجية وخطة متكاملة ستبدأ بالتعاون مع الجهات المختصة في التعليم القانوني, وتأهيل وتدريب أفراد العدالة من القضاة والمحامين إضافة إلى توعية المجتمع بشكل عام.
وثمن معالي وزير العدل الاهتمام الذي يجده القطاع العدلي من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده - حفظهما الله-, من متابعة وتذليل كافة العقبات التي يمكن أن تعترض طريق النجاح في هذا المجال، وبالتالي اكتملت خلال الفترة الماضية منظومة القضاء المتخصص بالدرجة الأولى؛ فأنشأت المحاكم التجارية لأول مرة في تاريخ المملكة وكذلك المحاكم العمالية, وما حصل من نقلة نوعية في الترافع أمام الاستئناف, وتفعيل التقاضي على درجتين بمفهومه التقليدي الواضح, وتفعيل الطعن أمام المحكمة العليا, لأول مرة في تاريخ المملكة.
وشدد وزير العدل على أهمية مرحلة التطوير القضائي القادمة التي سيتم التركيز خلالها على الجودة الموضوعية لاسيما في مجال الترافع وترسيخ الضمانات والعناية بجودة المخرج القضائي, بحيث يكون الحكم القضائي يحمل دليل صحته بنفسه ويكون باعثاً على الاطمئنان, وقال" هناك جهود كبيرة جداً من الزملاء القضاة وكذلك المحامين في الترافع, ولكن أحياناً قد لا تظهر بالشكل المناسب لكثرة الأعباء الأخرى مثل الأعباء الإدارية و أعمال الإدارة القضائية, ولذلك هناك جانب من جوانب القضاء المؤسسي نؤكد على ترسيخه والاهتمام به خلال الفترة المقبلة وهو إنشاء المكاتب الفنية والمراكز التشغيلية المساندة, بدأنا بمركز تدقيق الدعاوى وسيتم إنشاء مركز تهيئة الدعاوى بالإضافة إلى المكتب الفني في المحكمة العليا, ومحاكم الاستئناف, وعدد من المحاكم الابتدائية، إضافة إلى قياس الأداء من مركز العمليات العدلي, وهناك العديد من الوحدات المتخصصة التي ستعكس الجهد المميز المبذول من القضاة في مجال تطبيق القانون بشكل صحيح وبتسبيب واضح وكذلك الجهد المبذول من المحامين خلال الترافع في نموذج حكم يكون مستوفٍ لضماناته كافة."
وقدم الدكتور الصمعاني شرحاً لمفهوم القضاء المؤسسي الذي رسخه نظام القضاء وهو الانتقال من القضاء الشخصي الذي كان يُعتمد فيه على الضمانات المتوافرة في شخص القائم بالقضاء, أما الآن وبموجب الأنظمة فالقضاء المؤسسي يجعل الحكم والرأي الفني هو للجهاز القضائي ممثلاً بالدائرة, فالمحكمة الأعلى درجة فالجهاز القضائي ككل، ورأي الفرد ليس معتبراً بذاته إلا إذا كان ضمن هذا الإطار المؤسسي, وبالتالي تتكون القناعة بالحكم القضائي متى كان ممثلاً بضوابط معينة وهي ضوابط نظامية بالمقام الأول.
وأكمل:" من ناحية الهيكلة فالقضاء يعتمد على تعدد الدرجات وبالتالي المبدأ الصادر من المحكمة العليا يجب امتثاله من قبل محاكم الاستئناف ومن قبل المحاكم الابتدائية بغض النظر عن رأي الأفراد في هذا المبدأ, وهذا هو مفهوم القضاء المؤسسي, أما طرق ووسائل تطبيقه فتكون من خلال الهياكل والقوانين الموضوعية والإجراءات, بل حتى من خلال القواعد الشكلية مثل لائحة الوثائق القضائية وغيرها.
وشدد معالي وزير العدل على أن استقلال القضاء والقضاة يعني أن القاضي يطبق النظام المستند إلى الشرع بحياد, وأولى الواجبات على القاضي لصيانة استقلاله هي تطبيق النظام, وهذا الاستقلال لا يتنافى بطبيعة الحال مع الرقابة بل الرقابة هي من مكملات ومتممات هذا الاستقلال.
وأبان أن الرقابة الإجرائية تنقسم إلى قسمين هي الرقابة الإجرائية: المتعلقة برقابة الموضوع وهي محاكم الاستئناف لأنها تنظر الدعوى من جديد سواء من ناحية الواقع أو من ناحية القانون, والرقابة القانونية المتمثلة بالمحكمة العليا ولدينا نوع آخر من الرقابة وهي الرقابة المهنية: ممثلة بالمجلس الأعلى للقضاء، وهناك أدوات لتجسيد هذه الرقابة منها مركز العمليات العدلي بمؤشراته وإحصاءاته، وكذلك عدد من الوحدات الموجودة في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء إضافة إلى الضمانات الأخرى مثل الشفافية وتوثيق الجلسات بالصوت والصورة لأكثر من (550)دائرة في محاكم المملكة, كما أن هناك توثيق للجلسات كافة التي تعقد عن بعد عبر الاتصال المرئي.
ونبه معالي وزير العدل إلى أن التسبيب واجب على القضاة لكونه ضمانة من الضمانات التي أدت إلى أن يكون القاضي مستقلاً, فالقاضي مستقل لأنه يسبب حكمه, ولأن حكمه يُعترض عليه ولأن جلساته علنية إلى غير ذلك من مظاهر الضمانات, فالتسبيب يعكس العمل والجهد الذي يقوم به القاضي من خلال الترافع وأيضًا يشعر المتقاضين بالطمأنينة المتمثلة في أن القضاء تناول دفوعهم كافة وناقشها بموضوعية.
وقال الدكتور وليد الصمعاني: إن الطريق لا يزال طويلاً لتحقيق الطموحات وفي وزارة العدل نسابق الزمن ليس فقط لتحقيق رضا المستفيد بل لإعجاب المستفيد، وهذه النظرة المتفائلة والطموحة هي دائماً ما يؤكد عليها سمو ولي العهد - حفظه الله - وأن يكون عنصر الابتكار والتطوير دائماً ولا نقف عند أي عقبة, فمثلاً التقاضي الإلكتروني أطلق في ظروف الجائحة وكان بحاجة لمزيد من الوقت واعترى تطبيقه بعض الإشكاليات التشغيلية لكن هذا العام سنتجاوزها وسنصل بإذن الله إلى تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، ولدينا مشروع المحكمة النموذجية وهو انعكاس تشغيلي

لجميع مبادرات الوزارة, وسيتم خلال هذه السنة إطلاق نظام إدارة القضايا المتكامل بشكل شامل لمحاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى وستكون الإجراءات رقمية وواضحة وميسرة للمتقاضين.
وحول قطاع التوثيق ذكر معالي وزير العدل أنه بعد صدور نظام التوثيق تم نقل العديد من العمليات الإنهائية من المحاكم إلى كتابات العدل وإلى الموثقين, وكل مالم يتوافر فيه عنصر المنازعة يتم نقله وفق خطة انتقالية تدريجية من المحاكم إلى الجهات المختصة الأخرى داخل الجهاز العدلي ومن ذلك الإنهاءات.
ولفت النظر إلى أن نظام التوثيق رسخ مفهوم العدالة الوقائية باعتباره أحد أدواتها القانونية, وذلك من خلال العديد من الإقرارات والعقود إذا كانت بموجب نظام التوثيق وبموجب نظام التنفيذ, فهي تأخذ صفة السند التنفيذي وتنفذ مباشرة دون الحاجة إلى عرضها على القضاء وإنما تنفذ من محاكم التنفيذ بشكل مباشر, ولذلك من بدء سريان نظام التوثيق كافة العمليات الخاضعة للنظام بدأناها رقمياً بشكل كامل ودون الحاجة لمراجعة كتابات العدل, وسيتم في القريب العاجل إطلاق منصة (توثيق) وهي منصة رقمية سيتم توثيق العقود والإقرارات كافة من قبل المستفيدين بشكل مباشر وانتقالها أيضا مباشرة إلى نظام (تنفيذ) الإلكتروني وتنفيذها دون الحاجة لمراجعة كتابات العدل أو محاكم التنفيذ.
وكشف معالي وزير العدل عن صدور توجيه كريم يهدف إلى تعزيز موثوقية الصكوك يتضمن أن أي صك عقاري مستند على مخطط تنظيمي معتمد لا يوقف ولا يلغى, فأي صك اعتمد على مخطط تنظيمي صادر من الجهات المختصة لن يتم إيقافه ولا إلغاؤه, مع مساءلة المساهم في هذا الخطأ سواء كانت المسؤولية جنائية أو مدنية أو حتى تأديبية, ويرجع على الشخص الأول الذي ساهم بإصدار هذا الصك, دون حسني النية الذين وصلهم التداول بطريقة صحيحة, وهذه النظرة هي المفهوم الحقيقي لعدم مساءلة حسني النية تجاه تصرفاتهم الصحيحة والتي كانت محل اهتمام من المقام الكريم ومن سمو ولي العهد ـ حفظهما الله ـ, بحيث نضمن أن حسن النية لا يتضرر وحقوقه يحافظ عليها وكذلك من ساهم بفساد لن ينجو, ولا شك أن ذلك سيرفع من موثوقية الصكوك بشكل كامل في الفترة القادمة.
وفي سياق مشروعات الوزارة لتعزيز موثوقية الصكوك لفت معالي وزير العدل النظر إلى مبادرة رقمنة الثروة العقارية التي تقدر بأكثر من 100 مليون وثيقة عقارية أنجز منها الآن 10 ملايين وثيقة وبصدد إكمال المتبقي, كما كشف عن إطلاق "البورصة العقارية" وهي مشابهة لبورصات المال بحيث يتم تداول الملكية العقارية من خلال بورصة ومنصة رقمية متكاملة تضمن دقة المعلومة وثقة الصكوك المتداولة فيها وأيضاً سرعة تبادلها.
وحول التقدم الرقمي في قطاع التوثيق ذكر معالي وزير العدل أنه صدرت أكثر من 4 ملايين وكالة إلكترونية منذ إطلاق الخدمة, كما وصل التداول في خدمة الإفراغ العقاري الإلكتروني إلى أكثر من ملياري ريال بعدد أكثر من 25 ألف عملية، وسيتم إطلاق 75 خدمة إلكترونية في مجال التوثيق، ولن يضطر أي شخص أن يراجع كتابات العدل من أجل إتمام عملية توثيقية في نهاية هذا العام بإذن الله, وإن تطلب النظام الحضور سيكون عبر الاتصال المرئي, وسنطلق أجهزة الخدمة الذاتية التي ستكون بمثابة تشغيل رقمي متواجد في الأماكن العامة بإذن الله تعالى.
وحول الموازنة بين الصرامة وعدم تضرر المنفذ ضده في قطاع التنفيذ قال معالي وزير العدل إن محكمة التنفيذ تسعى لتحصيل الحق وإيصاله إلى مستحقيه بأسرع طريقة ممكنة مع الحفاظ على عدم تضرر المدين بما يفوق دينه أو يؤثر عليه؛ ولذلك صاحب الحق عليه اشتراطات من أهمها أن يكون حقه موثق بشكل نظامي, ولذلك من خالف النظام لن تتعامل معه محكمة التنفيذ, وبدأ هذا فعلاً وفقاً للأمر الملكي الكريم الصادر في هذا الشأن, وبالنسبة للمدين فإنه يجب عليه أن يسدد الحق بأسرع طريقة ممكنة وبرضا، وإلا عد مماطلاً وفق نظام التنفيذ وإذا كان معسرًا أو غير قادر فالنظام حدد الإجراءات التي تتبع في تلك الحالات، لكن إذا استحق عليه مبلغ وفق النظام فنسعى من خلال محاكم التنفيذ إلى تحصيله بأسرع طريقة ممكنة ومن خلال الأدوات القانونية، مع عدم امتداد هذا التحصيل لما سوى الناحية المالية، ولذلك تم إلغاء ما يسمى بإيقاف الخدمات فليس لدينا في وزارة العدل إيقاف الخدمات سوى منع التعامل المالي المرتبط بالحسابات المالية والعقارات وتحصيلها لصاحب الحق بما لا يؤثر على المدين في خارج نطاق هذا.
وكشف معالي وزير العدل عن دراسة لتحديث نظام التنفيذ من الناحية القانونية والأخذ بالاعتبارات المتعلقة بالدائن والمدين كافة فهناك مسؤولية على الدائن وعلى المدين, وهناك التزامات نظامية على المحاكم في هذا الشأن, وفي هذا السياق هناك تطوير وتحديث لنظام (تنفيذ) الذي سيضمن وجود إجراءات لمسألة تتبع الأموال وزيادة الربط الإلكتروني لعدد من الجهات, فلدينا الآن ربط إلكتروني مع أكثر من 50 جهة, وخلال نهاية هذا العام سنطلق محكمة تنفيذ افتراضية بشكل كامل من بدء تقديم الطلب إلى تنفيذه، وسنستغني عن التحصيل بالشيكات وسيكون بالوسائل الإلكترونية الكاملة.
وحول تطوير مهنة المحاماة نبه معالي وزير العدل إلى أن المحامي هو من أفراد العدالة ومن داخل المرفق العدلي وبالتالي هو مساهم بتطوير العدالة بشكل أو بآخر, وخلال الفترة المستقبلية مع صدور التشريعات سيكون دورهم أكبر, وهناك سعي من الوزارة ومن هيئة المحامين إلى تفعيل دور المحامي وتمكينه؛ باعتبار أنه هو المدخل الأساسي في

العملية القضائية, كما أن تمكين المحامين يستلزم تأهيل المتدربين من المحامين والمحاميات بشكل يحقق المعرفة والمهارة القانونية والحقوقية اللازمة, وهذا ما سنسعى إليه في الفترة القادمة، وبالنسبة للمستفيدين سيكون هناك شفافية عالية، وسيكون هناك مشروع يتيح الاطلاع على سجل المحامي بما لا يخل بالخصوصية يتضمن مؤشرات المحامي وأدائه، ثم يقرر من يرغب بالتوكيل اختياره أو التعاقد معه بناءً على هذه المؤشرات.

الصحة: تشديد الإجراءات و"توكلنا" خفّضا انتشار كورونا بالمدينة بنسبة 86%

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1872583

أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور محمد العبدالعالي، نجاح الإجراءات الاحترازية والوقائية الصحية التي طبقتها الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية بعد توفيق الله تعالى في خفض عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا في منطقة المدينة المنورة بنسبة تتجاوز 86 %، منوهًا بالدور الفعّال والمحوري الذي قامت به الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" في سبيل دعم وإنجاح تلك الجهود من خلال تطويع التقنية في التحكم الوبائي وما صاحبه من تشديد الإجراءات والتدابير الاحترازية وضرورة إثبات الحالة الصحية عبر تطبيق توكلنا في مقار الأعمال الحكومية والخاصة والأسواق والمراكز التجارية، بعد أن شهدت المنطقة خلال الأشهر الماضية تزايدًا مُقلقًا في عدد الإصابات المسجّلة.

وأوضح الدكتور العبدالعالي أن تجربة مكافحة فيروس كورونا في المدينة المنورة من خلال استخدام التقنية؛ تُعد من أبرز التجارب الناجحة على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث أسهمت بشكل فاعل في تقليل مخاطر تسارع التفشي والانتشار الوبائي في أقل من شهرين في المنطقة.

وأفاد أن منطقة المدينة المنورة كانت تمر بمنحنيات وبائية تُنذر بمخاطر بلوغ بعض مدنها ومحافظاتها لبؤر تفشيات وتزايد في عدد الحالات المصابة؛ نتيجة تهاون البعض بالتدابير والاحترازات الوقائية؛ وتحديدًا عدم الالتزام بالحجر المنزلي إضافة إلى التجمعات بأعداد كبيرة في المناسبات الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير وملحوظ في عدد الحالات اليومية بنسب ومعدلات مقلقة، ما يجعل خيار تطبيق توكلنا خيارًا نوعيًا حاسمًا في مرحلة المواجهة الراهنة.

وأضاف أنه نتيجة لزيادة الحالات المصابة بفيروس كورونا في المدينة المنورة (نوفمبر الماضي) قامت وزارة الصحة بدعم من الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بتحليل المناطق النشطة، بهدف السيطرة عليها وكسر دائرة الانتشار الوبائي، عبر التشديد على التدابير والاحترازات الوقائية وقيام الجهات المعنية بدعوة جميع سكان المدينة المنورة بضرورة إثبات حالتهم الصحية عن طريق تطبيق توكلنا في مقرات العمل الحكومية والخاصة وخلال ارتياد الأماكن العامة والمراكز التجارية.

وأبان المتحدث الرسمي لوزارة الصحة أنه وبعد شهرين من تشديد التدابير الوقائية وتطبيق إثبات الحالة الصحية عبر توكلنا، انخفض منحنى الإصابات بفيروس كورونا في المدينة المنورة بشكل تدريجي وملحوظ بفضل من الله، حتى وصلت مستويات الانخفاض لنسبة تجاوزت 86% وفي زمن قياسي.

وأعرب العبدالعالي عن أمله في أن تُسهم تجربة إثبات الحالة الصحية عن طريق توكلنا التي لاقت نجاحًا مُبهرًا في المدينة المنورة، في خفض عدد الإصابات المسجّلة في عدد مناطق المملكة حاليًا خاصة منطقتي الرياض والشرقية اللتين تشهدان عودة الارتفاعات في تسجيل الإصابات، متطلعًا أن تتبنى المناطق كافة هذه المنهجيات المتميزة في التحكم الوبائي، وخصوصًا بأن هذه المرحلة من مراحل مواجهة الوباء تستدعي تضافر المجتمع والتزام أعلى بالتدابير الوقائية في ظل تزايد عدد الإصابات اليومية المسجّلة وعودة المنحنى الوبائي للارتفاع.

وأكّد أن ما أنجزته الوزارة و"سدايا" في تعاونهما المشترك، ما كان ليتحقق لولا الدعم غير المحدود الذي يحظى به القطاع الصحي من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد -حفظهما الله-، حيث كان لتوجيهاتهم ومتابعتهم الحثيثة الأثر البالغ في أن تكون المملكة مثالًا دوليًا يحتذى في مكافحة هذه الجائحة.

وقدم المتحدث الرسمي لوزارة الصحة، شكره وتقديره للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على ما بذلته وتبذله من جهود مميزة عبر تطويرها تطبيقي توكلنا وتباعد اللذان يعدان من أبرز خطوط الدفاع التقنية ضد التفشي الوبائي لفيروس كورونا، حاثًا الجميع على ضرورة تحميلهما والاستفادة منهما لكونهما مطلبًا مهمًا في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة.

وأهاب العبدالعالي بجميع المواطنين والمقيمين بأهمية تحميل وتفعيل تطبيق "تباعد" الذي طوّرته "سدايا" بالاعتماد على خاصية الإشعار بالإصابة في حال المخالطة عبر تقنية البلوتوث، حيث يعمل التطبيق على جمع المعرفات العشوائية لمفعلي التطبيق خلال تواجدهم في مكان واحد بناءً على مدة اللقاء ومسافة التقارب وتخزينها لمدة 14 يومًا، وفي حال تأكدت إصابة أي منهم بفيروس كورونا خلال تلك المدة، يقوم الشخص المصاب بإرسال بلاغ عن إصابته ومشاركته مع المعرفات المخزنة في هاتفه بخصوصية تامة لا تكشف شخصيته لكي يقوم أصحابها باتخاذ الاحتياطات اللازمة بإجراء فحوصات كورونا وعزل أنفسهم احتياطًا لحين التأكد من سلامة وضعهم الصحي، مبينًا أن المملكة هي الدولة الثالثة عالميًا في استخدام هذه التقنية وتعميمها على الجمهور.

من جانبه نوه المتحدث الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" بما تجده الهيئة من دعم غير محدود من القيادة الرشيدة ومتابعة دائمة لأعمالها وأنشطتها والحرص الشديد على مضاعفة الجهود خلال جائحة كورونا لإيجاد حلول رقمية مبتكرة ذات كفاءة عالية خدمةً للمواطنين وزائري المملكة والمقيمين على أراضيها.

وأشاد بالتعاون والشراكة المتميزة التي تجمع بين "سدايا" ووزارة الصحة، التي كان لها بالغ الأثر في نجاح تطبيقي "توكلنا" و"تباعد" اللذين تم تصميمهما وتطويرهما بالكامل على يد شباب وشابات الوطن.

وطبقًا للمتحدث الرسمي لـ"سدايا", فقد ارتفع عدد المسجلين في تطبيق توكلنا خلال الأسابيع القليلة الماضية بنسبة 90%، حيث تخطى عدد المستخدمين حاجز الـ18 مليون مستخدم، الأمر الذي يعكس تنامي الوعي المجتمعي بالتطبيق وثقتهم بخدماته وأهميته؛ كأحد التدابير الاحترازية الهامة في دعم جهود الدولة الصحية لمواجهة فيروس (كوفيد - 19).

ويعمل تطبيق توكلنا بشكل أساس على إثبات الحالة الصحية للمستخدم من خلال واجهة التطبيق، ومن أهم خصائص التطبيق خاصية (الوضع الحذر) التي تعمل عن طريق البلوتوث في تنبيه المستخدمين في أماكن التجمعات عن الحالات النشطة في محيطهم لأخذ الاحتياطات اللازمة في الأماكن التي يرتادونها التي قد يصادف تواجدهم فيها وجود حالات مخالطة أو مُصابة، وهو ما يستدعي تضافر الجميع في تحميل وتفعيل التطبيق وخصائصه حفاظًا على السلامة العامة، إضافة إلى مزايا أخرى متعددة تهدف لجعل التطبيق شاملًا لأغلب الخدمات الصحية والخدمية التي يحتاجها المستخدم بالتعاون مع الجهات المعنية.

يُشار إلى أن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بالتعاون مع وزارة الصحة طوّرت تطبيقي توكلنا وتباعد في بداية جائحة (كوفيد - 19)، دعمًا لجهود الدولة الصحية في مكافحة فيروس كورونا.

ثمان دوائر قضائية للنظر في الأخطاء المهنية الصحية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1872578

حصلت "الرياض" على آليات نقل اختصاصات الهيئات الصحية الشرعية إلى القضاء العام، المتعلقة بنظر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية، حيث قرر المجلس الأعلى للقضاء إحالة جميع الدعاوى المقيدة لدى الهيئات الصحية الشرعية، التي مازالت قيد النظر، ولم يُبت فيها إلى المحكمة المختصة، على أن تُحال الدعاوى للمحكمة العامة، ومحكمة الاستئناف في منطقة الرياض، مع منح الحرية للدوائر المختصة بعقد جلساتها "عن بعد" من خلال الأنظمة المتبعة في وزارة العدل.
وأوضح قرار المجلس الأعلى للقضاء - حصلت "الرياض" على نسخة منه أنه سيتم إنشاء ثمان دوائر قضائية في المحكمة العامة بالرياض، تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة، حيث تختص بالنظر في الاعتراضات على الأحكام الصادرة من الدوائر المعنية بنظر دعاوى الأخطاء المهنية الصحية.، كما تُنشأ دائرتان قضائيتان في محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض، مؤلفة من ثلاثة قضاة لكل دائرة، تختص بالنظر في الاعتراض على الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر المعنية بنظر الدعاوى في الأخطاء المهنية الصحية، كما تختص الدائرة الحقوقية الثالثة في المحكمة العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام الصادرة في دعاوى الأخطاء المهنية الصحية.
وأشار القرار إلى استمرار الهيئات الصحية الشرعية في إنهاء الدعاوى المقيدة لديها التي صدرت فيها قرارات ابتدائية إلى حين صدور قرار نهائي يتضمن الفصل في الدعاوى، على أن تُرفع طلبات الالتماس بإعادة النظر إلى المحاكم المختصة ولائياً ومكانياً للنظر فيها.
وأكد القرار الصادر من المجلس الأعلى للقضاء على استمرار القضاة المخصصون للنظر في دعاوى الأخطاء المهنية الصحية في محاكمهم ودوائرهم لحين مباشرة الدوائر الجديدة لاختصاصتها.

38ألف مستفيد من "نسيج" لتعزيز التعايش المجتمعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/720732

المدينة - جدة
A A
أطلق فرع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالمنطقة الشرقية «برنامج نسيج لتعزيز التعايش المجتمعي» منذ، عام 1437هـ وهو مشروع وطني يسعى لترسيخ قيم التلاحم من أجل بناء قاعدة مجتمعية صلبة ومتسامحة في وطن مزدهر.

ويُعتبر برنامج نسيج من أهم البرامج التي يُقدمها فرع المركز بالمنطقة إذ تتنوع دوراته التدريبية لتستهدف كافة أفراد المجتمع، وتأتي في ثلاث برامج تدريبية، دورة الحوار المجتمعي وهي دورة تسعى لتعزيز الوعي المجتمعي لحماية أفراد المجتمع من كل ما قد يهدد تلاحم النسيج الوطني من أجل بناء قاعدة مجتمعية متماسكة ومتعاونة لبناء الوطن، ودورة بناء السلام المجتمعي وهي دورة تسعى لإعداد قيادات وطنية واعية ومدربين من ذوي المهارات العالية في ترسيخ الوحدة الوطنية وتحويلهم إلى شركاء دائمين وتستهدف الإعلاميين والأكاديميين والمختصين في الأمن الفكري والمؤثرين في

مواقع التواصل الاجتماعي، ودورة الكوادر التربوية ودورها في تعزيز السلم المجتمعي وهي دورة تسعى لتعزيز دور الكوادر التربوية في حماية النسيج الوطني ومعالجة الظواهر السلبية وتستهدف المعلمين ومرشدي الطلاب ورواد النشاط وقائدي المدارس.
و أوضح نائب الأمين العام إبراهيم بن زايد العسيري ان هذا المشروع يأتي ضمن البرامج الوطنية التي تساهم في إيصال رسالة المركز لجميع شرائح المجتمع مما يسهم في تحقيق رؤية المملكة الطموحة 2030. كما رفع سعادته شكره وتقديره لسمو أمير المنطقة الشرقية ولسمو نائب الأمير على دعمهما السخي ورعايتهما للبرنامج، كما ثمّن جهود الشركاء المتعاونين في تنفيذ البرامج خلال الفترة من 1437هـ إلى 1441هـ.

والد عمر لـ عكاظ: النفقات تشمل علاجات 40 سنة

أب يطلب "تعويضاً أبدياً" 100 مليون ريال لطفله المشلول بخطأ طبي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2059915

علمت «عكاظ» أن اللجنة الصحية الشرعية في منطقة مكة المكرمة تسلمت دعوى قضائية من أب وأم عقب تعرض طفلهما لخطأ طبي بمستشفى خاص في جدة أصابه بشلل دماغي تسبب في تعطل جميع الأطراف وأضرار أبدية تستمر طيلة حياة الطفل. وطبقا للائحة الدعوى (اطلعت عليها «عكاظ») فإن ثامر شاهين وزوجته طلبا التعويض بمبلغ 100 مليون ريال عن مصاريف وعلاج طفلهما «عمر» لـ40 سنة قادمة لتغطية ما صرف وما يحتاج إليه في سبيل علاجه ورعايته وإعادة تأهيله بشكل دائم ومستمر كون الشلل يؤدي إلى توقف الأنشطة الحركية التي تؤدي إلى أعراض جانبية وتشوهات وضمور للعضلات وآثار سلبية أخرى على هيكل الجسم طبقا للائحة. كما طالب بمعاقبة كل الأطباء والممارسين الصحيين الذين باشروا العمل الذي أضر بالطفل ومنعهم من مزاولة العمل وإيضاح خطئهم الفادح في مخالصة إنهاء الخدمة بالحدود القصوى المنصوص عليها نظاما. وشددت اللائحة على أن الخطأ الطبي تسبب بإصابة الطفل بالشلل الدماغي وضمور في الدماغ، ويطالب الأب بالتكفل بعلاج الطفل المتضرر مدى الحياة بشكل يراعي التطور الذي سيصاحب الحالة وجميع تكاليفه المادية، والتكفل بمصاريف وتكاليف تعليم الطفل وتأهيله.

والد الطفل: 3 سنوات بلا إجازات

والد الطفل قال لـ«عكاظ» إنه ووالدة الطفل أصبحا غير قادرين على الاستمرار في رعاية وتأهيل الطفل دون تعويض قضائي منصف؛ لأن بقاءه على قيد الحياة أو قدرته على العمل وتأمين العلاج ليست مضمونة ويؤثر ذلك على باقي الأسرة واستقرارها، موضحا أنه وزوجته على مدار 3 سنوات بلا إجازات أو راحة للتوفيق بين العمل والأسرة ومتابعة علاج ابنهما الذي كلف خلال السنوات الـ3 السابقة أكثر من مليون ريال مع وجود التأمين الذي لا يغطي كل الاحتياجات الصحية الضرورية.

وأضاف أن متابعة الحالة الصحية لابنه تتطلب علاجا مكثفا دائما ومتواصلا ومستمرا مدى الحياة مع عدد من التخصصات للعلاج الطبيعي والوظيفي والنطق والسمع، إضافة إلى أطباء الأعصاب والعظام والأسنان ذات التكاليف والمصاريف العالية التي لا يغطي التأمين معظمها، خاصة الأجهزة والمعدات اللازمة والضرورية لحياة المصاب اليومية وعلاجه وتأهيله؛ إذ يبلغ متوسط التكلفة الشهرية لعلاجه 100 ألف ريال في الحد الأدنى، إضافة إلى أهمية وجود مرافق

واحد على الأقل بشكل دائم ومستمر بخلاف ضياع فرص التعليم والعمل والحياة الاجتماعية الطبيعية لابنه.

منصة للإبلاغ عن 28 حدثاً جسيماً

أطلق المركز السعودي لسلامة المرضى الدليل السعودي للأحداث الجسيمة في القطاع الصحي، ويهدف لمعالجة عددٍ من القضايا المتعلقة بالنظام الصحي، وتضمن الدليل تحديد 28 حدثا من أهم الأحداث الجسيمة التي يجب الإبلاغ عنها في جميع المنشآت الصحية لتحليلها ودراستها ووضع الحلول المناسبة؛ لتعزيز سلامة وأمان المرضى والزوار والعاملين في المنشآت الصحية وتمكينهم من الإبلاغ عن تلك الأحداث.

وأشاد مدير عام المركز السعودي لسلامة المرضى الدكتور ياسر الأصقه، بدور المركز وجهود الممارسين الصحيين ومشاركتهم في الإبلاغ عن الأحداث الجسيمة ودورهم في الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة والمساهمة الفعالة في الإبلاغ عن الأحداث الجسيمة التي تضمن بمشيئة الله التعامل مع تلك الأحداث والحد من آثارها.

وقال إن المركز أصدر دليل الأحداث الجسيمة وتضمن أهم الأحداث التي من الممكن وقوعها أثناء تقديم الرعاية الصحية «وفي مقابل ذلك عملنا على تطوير منصة إلكترونية تمكن المنشآت الصحية من الإبلاغ عن الأحداث الجسيمة بكل يسر لمعرفة حجم الأحداث وتحليلها وإعداد تقرير عنها يمكّن المركز من معرفة الأسباب التي أدت على وقوع تلك الأحداث لتفاديها والحد من تأثيرها، إضافة إلى المشاركة مع الخبراء والمختصين لتحديد مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بسلامة المرضى وتطويرها لتتوافق مع المعايير العالمية لتحقيق سلامة المرضى.»

محامٍ: آلية التعويض محل دراسة

عضو منتدى الطب والقانون المحامي أحمد المحارب، يرى أن طرح ونقاش آلية التعويض ومسؤولية المؤسسة الطبية مع شركات التأمين كانت محل الدراسة والنقاش طوال الفترات الماضية؛ لأنه يجب أن تتحمل المؤسسة الطبية خطأ منسوبيها من الأطباء والممارسين الصحيين، خصوصا في حالات تسبب العجز لأحد أعضاء الجسم وأن يكون التعويض جابرا للضرر الطبي والاجتماعي والإنساني للمريض وأهله ومهنته، وأن يكون وجود شركات التأمين لتطوير صناعة الطب وتجويد الخدمات للحد من الأخطاء والاستهتار في معايير العمل والجودة والكفاءة في التشغيل والتوظيف والتدريب، خاصة أن القطاع الطبي من مؤسسات وشركات تأمين تحقق أرباحا سنوية بعدة مليارات، وهذا ليس ما وجدت لأجله على حساب المريض وجودة الخدمات أو معالجة الأخطاء والتعويض عنها بما يساعد على العلاج والتأهيل وتأمين الحياة الطبيعية قدر الإمكان بواقعية تحتم تحميل المؤسسة الطبية كامل مصاريف معالجة الخطأ والتعويض النفسي والاجتماعي.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

تسهيلات وإعفاءات للمستفيدين من مهلة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/01/article_2040846.html

أعلنت وزارة التجارة والبرنامج الوطني لمكافحة التستر، بدء العمل بلائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر، التي تتزامن مع سريان نظام مكافحة التستر الجديد.

وتتضمن اللائحة فترة تصحيحية تستمر حتى 23 آب (أغسطس) 2021، يمكن من خلالها تصحيح أوضاع المخالف لأحكام النظام، والاستفادة من المزايا التي نصت عليها اللائحة.

وقال الدكتور ماجد القصبي، وزير التجارة، ووزير الإعلام المكلف، "بدأنا العمل بلائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر، وهي فرصة ثمينة للراغبين في التصحيح، أدعوهم للاستفادة من مزاياها."

وتتيح الفترة التصحيحية خيارات متعددة للمخالف لأحكام النظام سواء كان (سعوديا أو غير سعودي) عبر إعفاء من يتقدم إلى وزارة التجارة بطلب تصحيح أوضاعه، من العقوبات المقررة في النظام وما يترتب عليها، ومن دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي.

ولا يعفى من تم ضبطه من الوزارة لارتكابه جريمة أو مخالفة للنظام قبل التقدم بطلب تصحيح وضعه، أو من أحيل إلى

النيابة العامة، أو المحكمة المختصة.
ويمكن لمخالفي نظام مكافحة التستر تصحيح أوضاعهم بشكل سهل وميسر من خلال تقديم الطلب عبر موقع وزارة التجارة، والتصحيح عبر خيارات متعددة، منها إدخال شريك جديد نظامي "سعودي أو غير سعودي" والاستمرار بالعمل في المنشأة، أو تصرف السعودي في المنشأة ببيعها أو التنازل عنها أو حلها، أو تسجيل ملكية المنشأة باسم غير السعودي بالاتفاق بين السعودي وغير السعودي على نقل ملكية المنشأة إلى غير السعودي بعد حصول الأخير على ترخيص بالاستثمار، كما يمكن لغير السعودي التقديم على طلب الإقامة المميزة، أو ترخيص الاستثمار للاستمرار بالعمل في المنشأة، أو التقديم على الخروج النهائي.
وأكدت الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج الوطني لمكافحة التستر جاهزيتها التامة لمساندة المتقدمين كافة لطلب التصحيح ليكونوا مستثمرين نظاميين وفق الخيارات التي نصت عليها لائحة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر، وأنه لا تهاون في تطبيق العقوبات المغلظة التي نصت عليها النظام بعد انتهاء الفترة التصحيحية.
تصحيح الوضع يمكن الاستفادة من مزايا الفترة التصحيحية والإعفاء من العقوبات المقررة في نظام مكافحة التستر وما يترتب عليها، ومن دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي.
التستر التجاري اقتصاد خفي مهدر يقدر بـ300 - 400 مليار ريال وعند تصحيح الوضع ستكون هذه المبالغ نظامية وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
ويؤدي التستر التجاري لجرائم اقتصادية مثل: غسل الأموال، والغش التجاري وغياب المنافسة العادلة، وتصحيح الأوضاع يقضي على كل ذلك.
والدول تحارب التستر لتعزيز نموها الاقتصادي، والحد من المنافسة غير العادلة وتسهيل إيجاد الفرص الاستثمارية والوظيفية لمواطنيها.
وتعد الفترة التصحيحية فرصة للسعودي وغير السعودي، والتصحيح يجعل المنشأة نظامية وملزمة بالتوطين وسداد الرسوم الحكومية والضريبة، ما يؤثر إيجابا في الإنفاق الحكومي ويسهم في رفاهية المجتمع.
وبعد معالجة وضع المنشأة بشكل نظامي، سيكون مالكها ملزما بتوطين الوظائف ودفع الرسوم الحكومية والضريبة وغيرها.
وتصحيح وضع الأنشطة المخالفة وإتاحة الاستثمار الأجنبي هو ممارسة تجارية عالمية، تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتوفير الوظائف.
ويسهم تصحيح الأوضاع في استقرار الأعمال التجارية وتوسعها ونموها، كما يعزز الشفافية ويعظم مسؤولية المنشآت لخدمة الاقتصاد الوطني.
ويمكن تصحيح النشاط التجاري المخالف لنظام مكافحة التستر بشكل سهل وميسر والاستفادة من مزايا الفترة التصحيحية بالتقدم إلكترونيا.
وبشكل عام تصحيح الوضع المخالف يتم عبر عدة خيارات، منها: إدخال شريك جديد والاستمرار في المنشأة أو التصرف في المنشأة (البيع أو التنازل عنها أو حلها) أو الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي، أو الحصول على الإقامة المميزة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

«الموارد البشرية»: 500 ألف عقد عمل موثق إلكترونيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/02/article_2041806.html

أوضح سطام الحربي، وكيل التفتيش وتطوير العمل في وزارة الموارد البشرية، أن وزارة الموارد البشرية وثقت 500 ألف عقد عمل إلكتروني منذ إطلاق الخدمة في أكتوبر 2020، فيما بلغت العقود الموثقة عبر الخدمة القديمة 1.2 مليون عقد خلال عامين.

وأشار الحربي خلال ورشة عمل "برنامج توثيق العقود من خلال منصة مدد"، أمس، إلى أن توثيق العقود أحد الممكنات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، وهو ما اهتمت به وزارة الموارد البشرية بشكل تام.

وقال الحربي، "بعد أن أطلقت خدمة توثيق العقود قبل عامين لمسنا صعوبة في عملها من خلال رفع ملفات العقود والوقت والجهد الذي تحتاج إليه، وعملنا على تطويرها، وإطلاق خدمة توثيق العقود إلكترونيا يلغي الإجراءات السابقة، وأصبح توثق العقود خلال دقائق، عبر تعبئة الحقول، علما بأن هناك حقولا تتم تعبئتها تلقائيا من خلال معلومات المنشأة وربطها بمنصة "أبشر"، حتى يتمكن العامل سواء كان سعوديا أو غير سعودي من مراجعة العقد في أي وقت."

وحول العمل على النظام القديم لتوثيق العقود، أشار إلى أن العمل بالطريقة القديمة ما زال قائما، ولصاحب العمل الخيار في الانتقال إلى العقود الإلكترونية أو الاستمرار على النظام القديم، لكن العمل بالعقود الإلكترونية يلغي جميع العقود السابقة.

وأوضح أن عدم توثيق عقد العمل يمنح العامل الانتقال إلى أي منشأة أخرى في أي وقت، مع الاحتفاظ بحقوقه عند جهات التقاضي، ويتحمل العامل السعودي وغير السعودي المسؤولية في حال عدم قبول أو رفض العقد في منصة "أبشر"، حيث يصبح العقد معلقا.

ولفت إلى أن منصة "مدد" هي المنصة المعنية بتوثيق العقود إلكترونيا حول البنود الإضافية، حيث إن المنصة تسمح بإضافة بنود إضافية كما يراها صاحب العمل ويوافق عليها العامل.

وبين أن المنصة تشمل الراتب الأساسي والبدلات الإضافية كبدل السكن والمواصلات، إضافة إلى البدلات الأخرى التي يستطيع صاحب العمل أن يذكرها، مشيرا إلى أن المنصة حتى الآن لم تحدد فترة زمنية معينة.

وحول اختلاف الرواتب بين التأمينات الاجتماعية والمنصة، أوضح أن هناك حالات مرصودة بعدم توافقها، لكن الأصل التوافق، علاوة على أن المنصة تشمل بدل المواصلات والسكن وغيرها، وهو ما لا تشمله التأمينات الاجتماعية.

وحول تاريخ ميلاد العمالة الوافدة، أوضحت المنصة أن هذا الأمر من أبرز التحديات التي تواجهها، فكثير من العمالة الأجنبية يكتفي بذكر عام الميلاد، دون ذكر الشهر واليوم، وهو ما دفع إلى التواصل مع عدد من الجهات لحل هذا الاختلاف.

البطالة.. وتدفقات العمالة الوافدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1872602

د. فهد بن جمعة

إن توظيف السعوديين لا يمثل تحديا لسوق العمل ولا تحديا للاقتصاد ولا تحديا لعرض العمالة السعودية. ولكن التحدي الفعلي هو عرض العمالة الوافدة وتدني أجورهم وعملهم لساعات طويلة وعدم تحقيق مستهدفات رؤية 2030، عدم تقليص معدل البطالة إلى 9 % في 2020 وإلى 7 % في 2030، وهذه معدلات سهل تحقيقها بل المتوقع تقليصها إلى معدلات طبيعية أقل من 4.%

إذاً أين يكمن الخلل في سوق العمل؟ وما أهم أسباب ارتفاع البطالة بين السعوديين؟ فمعدل البطالة العام يمثل التوظيف الكامل للعمالة الوافدة، حيث إنه الأغلبية وتغطي العجز الكبير في توظيف السعوديين الباحثين عن عمل أو العاطلين، مما يجعل معدل البطالة العام مشوها (bias) ولا يشير إلى تقليص البطالة بين السعوديين. إذ المحور الرئيس هو فائض عرض العمالة الوافدة وعدم مرونة الطلب على توظيف السعوديين.

ولكي تتضح الصورة العامة تم مقارنة العام 2019 ما قبل الجائحة بعام الجائحة 2020 والتي ما زالت قائمة على أساس ربع سنوي لمعرفة، إذا ما كان هناك نقلة (Shift) في عدد المشتركين من عدمه والذي يحدده اختبار تشاو الإحصائي والقياسي (Chow test) للفترتين. فان تحليل اتجاه الترابط بين المشتركين على رأس العمل من العمالة الوافدة والسعودية في مؤسسة التأمينات الاجتماعية للفترة قبل الجائحة من الربع الأول إلى الربع الرابع من 2019، بناءً على تقارير مؤسسة التأمينات الاجتماعية، والذي يشير إلى استمرار انخفاض عدد المشتركين الوافدين في الربع الأول، الثاني، الثالث، والرابع على النحو التالي: 2.7 %، 2 %، 0.9 %، 1.3 %، وكذلك انخفض عدد المشتركين السعوديين في الربع الأول والثاني بـ 0.3 و1.7 %، ولكنه بدأ يرتفع تدريجيا في الربع الثالث والرابع بـ 0.02 % و1.8 %. وهنا يأتي تأثير انخفاض العمالة الوافدة على ارتفاع العمالة السعودية لاحقا (lag effect) أي بعد ربعين متتاليين.

أما في الفترة من الربع الأول إلى الربع الرابع من 2020، فقد ارتفعت العمالة الوافدة بـ 3.6 %، بينما لم ترتفع العمالة السعودية، إلا بـ 1 % في الربع الأول، أما في الربع الثاني والثالث والرابع فانخفضت العمالة الوافدة بـ 0.4 %، 3.6 %، 2.1 %، وكذلك انخفضت العمالة السعودية في الربع الثاني والرابع بـ 2.3 % و0.6 %، بينما ارتفعت بـ 4.9 % في الربع الثالث. وبهذا نستنتج أن الترابط يكون واضحا فقط، عندما يتقلص عرض العمالة الوافدة بنسبة أكبر لا تقل عن 4 % على أساس ربع سنوي كما هو في الربع الثالث من 2020، حيث انخفض عدد الوافدين بـ 236,876 عاملا وارتفع الطلب على السعوديين بـ 5 % أو 81,465 عاملا.

فعلينا أن نعيد حساب تناقص معدل البطالة السعودية على أساس توازن العلاقة العكسية بين عرض العمالة الوافدة وتوليد وظائف جديدة من جانب والطلب على العمالة السعودية من الجانب المقابل وذلك تزامنيا وسنويا ومستقبليا، لكي يصبح المسار مبنيا على حاضر سوق العمل والتخطيط المستقبلي، مع دخول مئات الآلاف من العمالة السعودية إلى السوق سنويا، وذلك بكل مسؤولية ومحاسبة، فالبطالة تؤدي إلى تخفيض الطلب والإنفاق الاستهلاكي الذي يعد من أهم المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وينتج عنه ارتفاع أرباح الشركات وتوظيف المزيد من القوى العاملة.

التقارير المضللة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/720678

إبراهيم محمد باداود

من الأدوات الإعلامية التي تستخدمها بعض الجهات كأدوات لتحقيق بعض أهدافها هي التقارير الاستخباراتية التي يتم صياغتها وإعدادها بطريقة مطاطية وغير واضحة وفيها الكثير من الضبابية بحيث يمكن لأي جهة أن تفسرها بالطريقة التي تراها مناسبة لها وتحقق أهدافها، وتعتمد تلك التقارير على إبقاء الباب مفتوحاً لكافة الاحتمالات فهي تبني نتائجها من خلال الظن والتخمين والتكهنات والاستنتاجات بعيداً عن تقديم أي دليل ملموس أو معلومة واضحة أو تأكيد لأي حقيقة، فكل ما يتم ذكره عبارة عن شبهات واعتقادات ورؤى لا مكان لها على أرض الواقع.

التقرير الأمريكي الذي نشر مؤخراً مشابه لتلك التقارير التي سبق أن قامت الاستخبارات الأمريكية بنشرها لأغراض وأهداف سياسية ولم تكن صحيحة، والتاريخ والحكومة الأمريكية نفسها تؤكد هذا الأمر ومن ذلك شهادة نائب رئيس الاستخبارات الأمريكية «مايكل موريل» الذي قال إن وكالة الاستخبارات الأمريكيةCIA

أخطأت في غالبية أحكامها بشأن العراق وأسلحة الدمار الشامل، ومن التقارير المضللة لنفس الوكالة استهداف مصنع أدوية في السودان كان يعتقد أنه مخصص لإنتاج كيماوي، وهناك العديد من الأمثلة الأخرى والتي تتحدث عن أخطاء جسيمة كانت موجودة في العديد من التقارير الصادرة من تلك الاستخبارات.

الرفض الذي قوبل به التقرير الأمريكي الأخير لم يأتِ من وزارة خارجية المملكة فقط بل جاء من قبل العديد من دول العالم إضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية التي استاءت من ذلك التقرير وشكَّكت في مصداقيته خصوصاً وأنه يعتمد على استنتاجات غير صحيحة ومعلومات مجهولة خالية من الأدلة، فهو تقرير زائف وباطل ومضلل هدفه المساس بقيادة المملكة وسيادتها واستقلال قضائها وهو ما رفضته المملكة بشكل قاطع.

المتربصون والحاقدون يسعون دائماً لاستخدام مثل تلك التقارير الظنية المضللة لتحقيق أجندتهم، وقد فوجئ أصحاب ذلك التقرير الضال بحجم الإدانة والرفض الدولي الذي قوبل به ذلك التقرير إضافة إلى ردود الفعل الشعبية التي أكدت تلاحم وتماسك المجتمع والقيادة.

كاريكاتير

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 18 رجب 1442هـ - 02 مارس 2021م

https://www.aleqt.com/2021/03/02/article_2041571.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 رجب ثاني 1442هـ - 02 مارس 2021م

https://www.al-madina.com/article/720681